الأمم المتحدة

E/ECA/CM/57/INF/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 January 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة السابعة والخمسون
أديس أبابا، ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
حلقات النقاش الرفيعة المستوى

حلقة النقاش الثالثة: المناطق الاقتصادية الخاصة بوصفها محركات لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

مذكرة مفاهيمية

أولا- معلومات أساسية

١- كانت أفريقيا تضم نحو ٢٣٧ منطقة اقتصادية خاصة في عام ٢٠٢٠، ولم تكن توجد فيها سوى ٢٠ منطقة في عام ١٩٩٠، وهي تتركز في كينيا، تليها نيجيريا وإثيوبيا ومصر، بهذا الترتيب.(١) وتعكس هذه الزيادة الإقرار المتزايد في القارة بما تنطوي عليه هذه المناطق الاقتصادية الخاصة من إمكانية لأن تكون محفزا قويا للتصنيع.

٢- ومع ذلك، فإن النتائج التي حقّقتها هذه المناطق في أفريقيا متباينة، من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز الابتكار وتعزيز االصادرات واستحداث فرص العمل. وكانت هذه المناطق تاريخيا تُحدِث طفرةً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أثناء عملياتها الأولى،

* E/ECA E/ECA/CM/57/1

(١) United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook on Special Economic Zones in Africa: Towards Economic Diversification across the Continent*, document UNCTAD/DIAE/IA/2021/3.

A.25-00054 (A)

كما تجلّى ذلك في الزيادة ثلاث مرات في الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، وفي توجه مماثل سُجِّل في المغرب،[٢] ولكن تأثيرها غالبا ما يبلغ أقصاه مع استحداث المزيد من المناطق. ويعود تراجع جاذبية بعض المناطق إلى اعتمادها الشديد على الصناعات الاستخراجية، ومحدودية التنويع، والانعزال داخل الحدود الوطنية، والاعتماد المفرط على التمويل الأجنبي والعمالة الرخيصة بوصفها عامل جذب للاستثمار.

٣- ولمعالجة هذا القصور، بدأ جيلٌ جديدٌ من المناطق الاقتصادية الخاصة في الظهور، وهو يركّز على الابتكار والاستدامة والتكامل في سلسلة القيمة وزيادة المحتوى الأفريقي والمواءمة مع الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية. وتعد المنطقة الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود لإنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية الواقعة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع زامبيا من الأمثلة البارزة على ذلك. وهي تتمتع بقدرة تنافسية واعدة. وتشير التقديرات إلى أن بناء مصنع رائد لإنتاج الكاثود (القطب السّالب في البطّارية) في جمهورية الكونغو الديمقراطية أرخص تكلفة بثلاث مرات من بنائه في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن يكون انبعاث غازات الدفيئة من إنتاج البطاريات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أقل بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بإنتاجها في الصين.[٣] وعلاوة على ذلك، تملك تلك المنطقة العابرة للحدود إمكانات كبيرة لسد الفجوة القائمة في القدرات الصناعية في القارة، نظرا إلى الترابط الواسع بين مختلف صناعات إنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية، سواء في المرحلة الابتدائية، بما في ذلك الجلود والمنسوجات والمطاط والحديد، أو في المرحلة النهائية، بما في ذلك تجميع المركبات والخدمات والبرمجيات والطاقة المتجددة.

٤- ويمهد بروز مؤسسات إقليمية تُعنى بالسوق الطريق أمام المناطق الاقتصادية الخاصة لتسخير سلاسل القيمة الإقليمية. ويمكن أن تساعد طبيعة الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كونه اتفاقا مفضٍ إلى التحوّل، في خفض تكاليف تبادل السلع والخدمات والمدخلات عبر الحدود الأفريقية. ويخضع التجار الأفريقيون، في حال عدم وجود الاتفاق، لتعريفات جمركية تتجاوز نسبتها ٦ في المائة وحواجز غير تعريفية تبلغ نحو ١٨ في المائة عندما يتعاملون تجاريا مع زملائهم الأفريقيين.[٤] ومن المتوقع أن يعزّز الاتفاق، إذا ما نُفِّذ تنفيذا كاملا، التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الوسيطة بنسبة ٥١,٧ في المائة في الصناعة، وبنسبة ٤٩,٦ في المائة

[٢] Africa Economic Zones Organization, “African economic zones outlook 2021” (n.d.).

[٣] BloombergNEF, “The cost of producing battery precursors in the DRC” (Bloomberg Finance L.P., 2021).

[٤] Economic Commission for Africa, *AfCFTA: What You Need to Know – Common Questions and Answers*, No. 2 (Addis Ababa, 2024).

في الأغذية الزراعية، وبنسبة ٤٠,٤ في المائة في الخدمات، وبنسبة ٢٨,٤ في المائة في الطاقة في عام ٢٠٤٥، مقارنة بالسيناريو المحتمل في حال لم يُنفَّذ الاتفاق.[٥]

٥- وتتيح قواعد المنشأ المنسَّقة للاتفاق معايير واضحة لتحديد حصة قيمة المنتج التي يجب إضافتها في أفريقيا لكي تكون مؤهلة للاستفادة من معاملة تعريفية تفضيلية. وتتراوح هذه الحصة عادة بين ٣٠ و٥٠ في المائة، وتختلف حسب القطاع وتخضع للمفاوضات الجارية.[٦] وتُعد خاصية تراكم المنشأ من السمات البارزة، إذ تمكّن الدول الأفريقية من الوفاء بعتبات قواعد المنشأ مجتمعةً من خلال عمليات القيمة المضافة المشتركة. ومن المرجَّح أن يساعد هذا النهج على دفع سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز القدرة التنافسية للسلع الأفريقية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٦- وتتمتع المناطق الاقتصادية الخاصة الناشئة في أفريقيا، إضافة إلى المكاسب الاقتصادية التي تتيحها، بالقدرة على تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما لإحراز التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف ٩ بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف ١٣ بشأن العمل المناخي، والهدف ١٧ بشأن إقامة الشراكات. وبالمثل، ينبغي النظر إلى المناطق الاقتصادية الخاصة من منظور استراتيجي أعمق باعتبارها حافزا لتسريع تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

ثانيا- الأهداف

٧- سيجري، في أثناء حلقة النقاش، استكشاف ما للمناطق الاقتصادية الخاصة من إمكانات لتحقيق التحوّل للدفع بالتصنيع والقيمة المضافة والتنمية المستدامة قُدما. وتتمثل الأهداف التي تتوخاها المناقشة على وجه الخصوص فيما يلي:

(أ) استعراض الكيفية التي اكتسبت بها المناطق الاقتصادية الخاصة وضعيتها ضمن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتصنيع والتجارة والابتكار والتنمية، والنظر في الثغرات التي تعتري الأطر التنظيمية والاستثمار والمواءمة بين مختلف مستويات تلك الاستراتيجيات؛

(٥) Stephen Karingi and others "Implementing the AfCFTA agreement and implications for Africa's regional value chains", paper presented during the twenty-seventh Annual Conference on Global Economic Analysis, Fort Collins, United States, June 2024.

(٦) African Union, Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area, updated annex 2, on rules of origin (available at www.au-afcfta.org/wp-content/uploads/2024/02/EN-UPDATED-ANNEX-2-JAN-2024.pdf) and Trade Law Centre, "AfCFTA rules of origin: introduction to the AfCFTA RoO – key provisions, sectoral approach and outstanding issues" (2021).

(ب) إيجاد حلول عملية لمواجهة التحديات المستمرة التي واجهها الجيل الأول من المناطق الاقتصادية الخاصة، مثل ضعف الروابط بين مختلف الصناعات والثغرات في البنية التحتية؛

(ج) استكشاف الفرص المتاحة للجيل القادم من المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا والتحديات التي يواجهها، في سياق الديناميات الإقليمية الآخذة في التبلور والمرتبطة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتحولات التجارية العالمية، وتسليط الضوء على الحالات التي يمكن تكرارها من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تملك سجلا ناجحا في الاستفادة من أوجه التكامل الإقليمية أو في إظهار القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية؛

(د) تيسير الحوار بين الوزراء وأصحاب المصلحة الأفريقيين، بهدف تشجيع العمل المنسَّق لتعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها أدوات لتحقيق أهداف الاتفاق وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

ثالثا– الجمهور المستهدف

٨- يشمل الجمهور المستهدف أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الوزراء ومسؤولي الحكومات؛ وشركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب؛ وقادة الصناعة والقطاع الخاص.

رابعا– المتحدثون ومدير حلقة النقاش

٩- ستُنشَر التفاصيل المتعلقة بالمتحدثين ومدير حلقة النقاش في الوقت المناسب.

خامسا–المنسقان

١٠- المنسق الرئيسي لحلقة النقاش هو مدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ستيفن كارينغي (karingi@un.org). والمنسقة التقنية هي رئيسة قسم مؤسسات السوق التابعة لشعبة التكامل الإقليمي والتجارة، لورا بايز (paezl@un.org).